دستور داعش: كيف بنى التنظيم دولته؟

إننا أمام دستور دولة الخلافة المزعومة، الدليل الذي يُدير به تنظيم الدولة الإسلامية المعروف إعلاميًا باسم "داعش" الولايات التي تقع تحت سيطرته، تمكنت صحيفة الجارديان البريطانية من نشر هذه الوثيقة الإدارية الخطيرة التي حصل عليه الباحث العراقي أيمن التميمي، والتي تبرز كيف فكر التنظيم منذ عام كامل لتأسيس دولته الشمولية الحالية.

كتب أبو عبدالله المصري أحد المقربين من قيادات التنظيم الذي قتل في معارك الأنبار بحسب مصادر داخلية تنظيمية، وثيقة من 24 صفحة كمبادئ مقترحة ليدير بها التنظيم وكوادره دولتهم في العراق والشام وعلاقتها بالولايات الأخرى، وذلك عقب الأشهر الأولى بعد إعلان زعيم التنظيم، أبو بكر البغدادي دولة "الخلافة"، في العراق وسوريا يوم 28 يونيو 2014.

خطورة هذه الوثيقة ليست فيما تحمله من إجراءات إدارية معلومة لكل من يعيش تحت سلطان داعش سواء في العراق أو سوريا، ولكن مكمن خطورتها هو تقديم صورة ذهنية متكاملة بعض الشيء وليست مبتورة عن تصور التنظيم لدولته؟ وكيف يُخطط لإدارتها؟

لا شك وأن هذه الإجراءات الواردة في الوثيقة قد وردت عليها تعديلات طوال عام مضى مع التجربة والخطأ لدى تنظيم الدولة، لكن الأبواب العامة لشؤون الحكم الواردة في الوثيقة توضح كيف يرى التنظيم "الدولة" ونمطها، بعدما أخذ يُردد في إصداراته المكتوبة والمرئية أنه ثار على الدولة الحديثة بكافة منتجاتها وأدواتها، ليؤسس نموذج الدولة "الإسلامية" أو دولة الخلافة المزعومة.

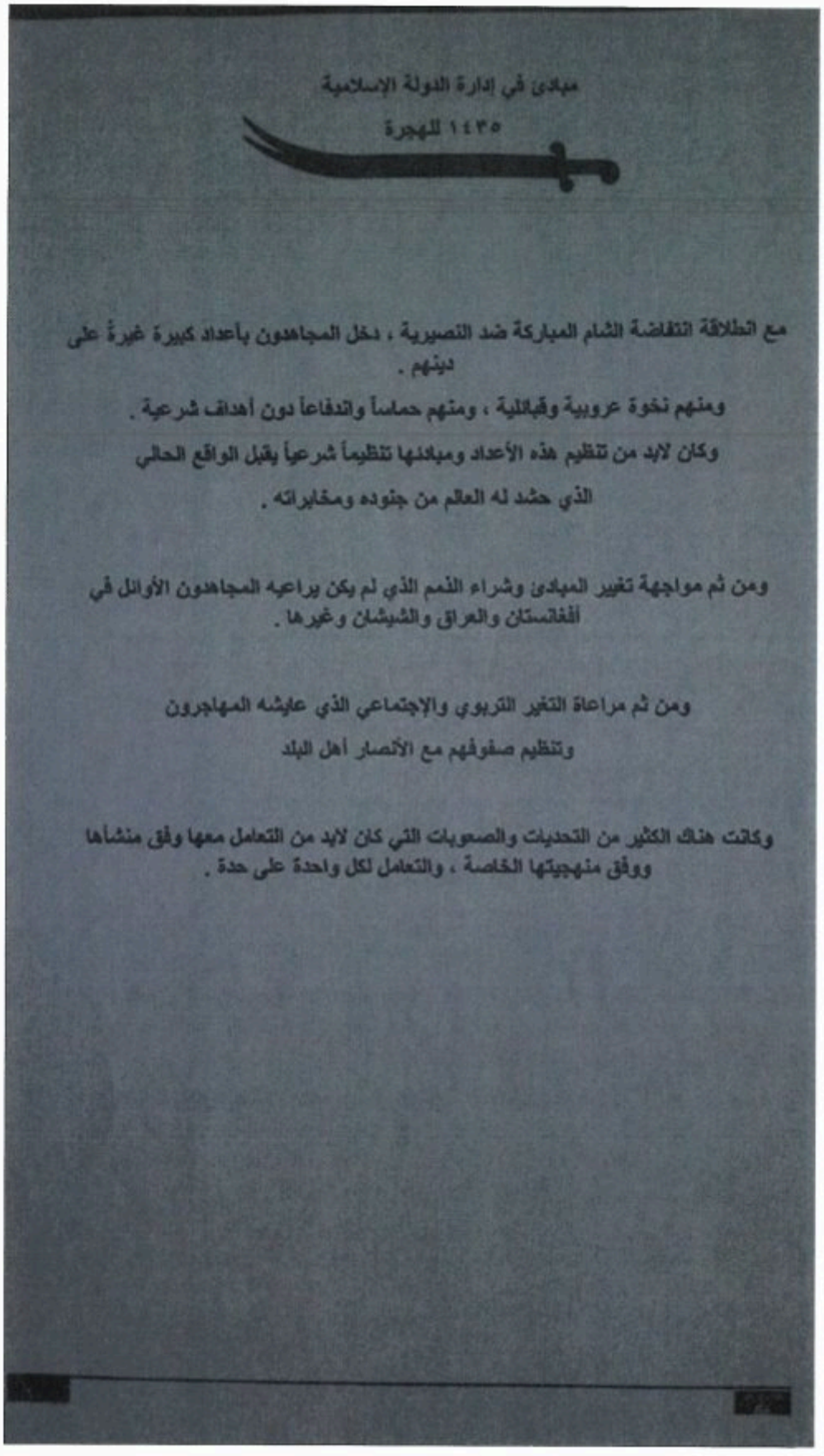

مبادئ في إدارة الدولة الإسلامية

١٤٣٥ للهجرة

مع انطلاقة انتفاضة الشام المباركة ضد النصيرية ، دخل المجاهدون بأعداد كبيرة غيرةً على دينهم .

ومنهم نخوة عروبية وقبالية ، ومنهم حماساً واندفاعاً دون أهداف شرعية .

وكان لابد من تنظيم هذه الأعداد ومبادئها تنظيماً شرعياً يقبل الواقع الحالي

الذي حشد له العالم من جنوده ومخابراته .

ومن ثم مواجهة تغيير المبادئ وشراء الذمم الذي لم يكن يراعيه المجاهدون الأوائل في أفغانستان والعراق والشيشان وغيرها .

ومن ثم مراعاة التغير التربوي والإجتماعي الذي عايشه المهاجرون

وتنظيم صفوفهم مع الأنصار أهل البلد

وكانت هناك الكثير من التحديات والصعوبات التي كان لابد من التعامل معها وفق منشأها ووفق منهجيتها الخاصة ، والتعامل لكل واحدة على حدة .

هذه الدولة التي تتحصل على دخل شهري يصل إلى ثمانين مليون دولار شهريًا من تهريب النفط والضرائب ومصادرة الممتلكات بحسب ما أورد معهد لمراقبة النزاعات في لندن في تقرير صدر هذا الشهر، والتي يدخل خزائنها قرابة 1.5 مليون دولار يوميًا بحسب تقديرات صحيفة فايناشيال اللندنية، يجب أن يعنى الباحثون بتوجهاتها الاقتصادية، خاصة وأن هذا التنظيم يُروج أنه يريد الخروج من عباءة الاقتصاد العالمي بإجراءات اقتصادية شكلية، كإصدار عملة ذهبية خاصة بولاياته.

الحقيقة أننا أمام برنامج عمل لكوادر تنظيم الدولة موضوع وفق تصورات مشوهة وسطحية عن المنطقة التي يحكمها التنظيم، وإن حاول كاتب هذا البرنامج الإداري إظهار درايته التاريخية بدهاليز منطقة العراق والشام عبر ذكر بعض المصطلحات كـ "سايكس- بيكو" وغيرها من التصنيفات العرقية والجهوية والدينية، إلا أن ديباجته تظهر تأثره الواضح والشديد بخلفية ظهور تنظيمه عقب الغزو الأمريكي للعراق والمشكلات التي عانت منها الطائفة السنية في العراق، وأصبح هذا منطلقه الوحيد في الحكم على الصراعات والأشياء في المنطقة دون الرجوع لأي عامل آخر في الصراع داخل منطقة الهلال الخصيب، وعلى هذا الأساس فقط قرر تقسيم ولاياته بدون أي إستراتيجية أخرى سوى تفريق مخالفيه وعدم جمعهم في منطقة واحدة، وهو ربما ما أحدثوه مع الطائفة الأيزيدية بشكل واضح.

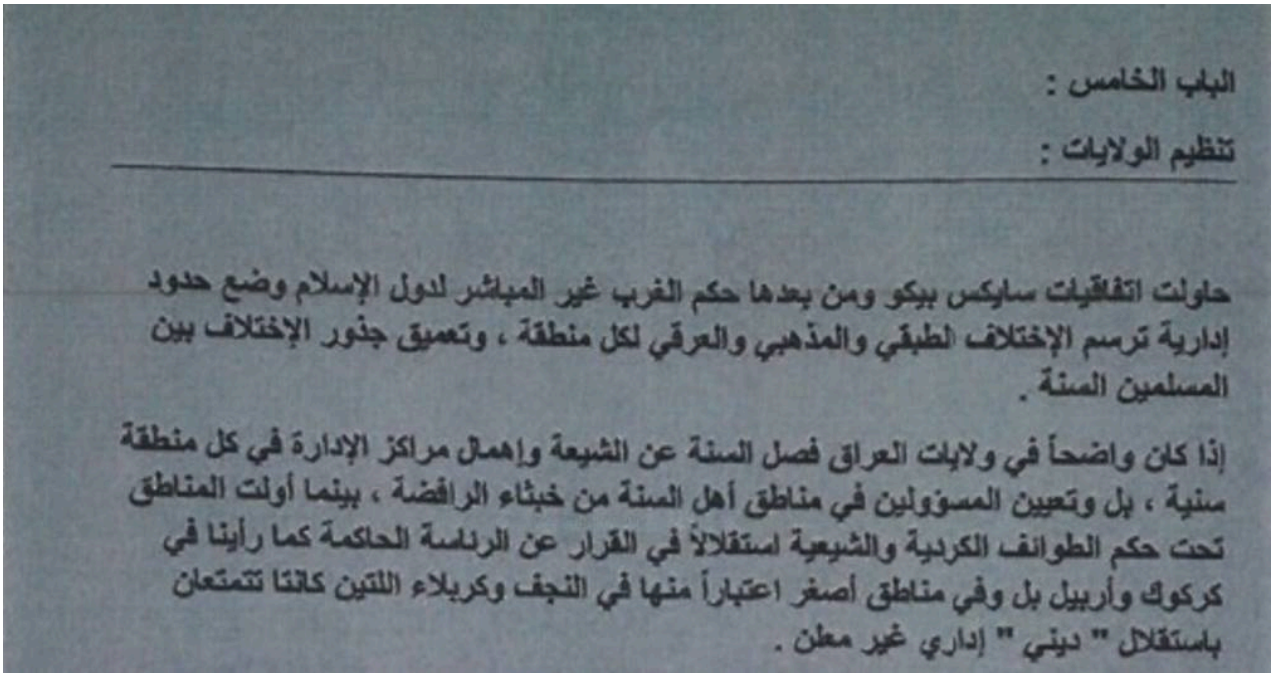

الباب الخامس :

تنظيم الولايات :

حاولت اتفاقيات سايكس بيكو ومن بعدها حكم الغرب غير المباشر لدول الإسلام وضع حدود إدارية ترسم الإختلاف الطبقي والمذهبي والعرقي لكل منطقة ، وتعميق جذور الإختلاف بين المسلمين السنة .

إذا كان واضحاً في ولايات العراق فصل السنة عن الشيعة وإهمال مراكز الإدارة في كل منطقة سنية ، بل وتعيين المسؤولين في مناطق أهل السنة من خبثاء الرافضة ، بينما أولت المناطق تحت حكم الطوائف الكردية والشيعية استقلالاً في القرار عن الرئاسة الحاكمة كما رأينا في كركوك وأربيل بل وفي مناطق أصغر اعتباراً منها في النجف وكربلاء اللتين كانتا تتمتعان باستقلال " ديني " إداري غير معلن .

أما عن مجتمع دولة الخلافة في دستورها فقد تم تقسيمه بشكل إسلامي راديكالي إلى مهاجرين وأنصار من المنضوين تحت لوائه ولم يذكر أي هامش لخارجهم، حيث يعمل التنظيم على تقوية جبهته الداخلية عن طريق دمج المقاتلين الأجانب باختلاف تنويعاتهم مع أصحاب الأرض من أعضائه، حتى يحصل على جبهة داخلية متماسكة يكون ولائها الأول للتنظيم بعيدًا عن عصبية العرقيات والقوميات، بحيث يتحاشى أخطاء المجاهدين الأوائل في أفغانستان والشيشان بحسب وصف الوثيقة.

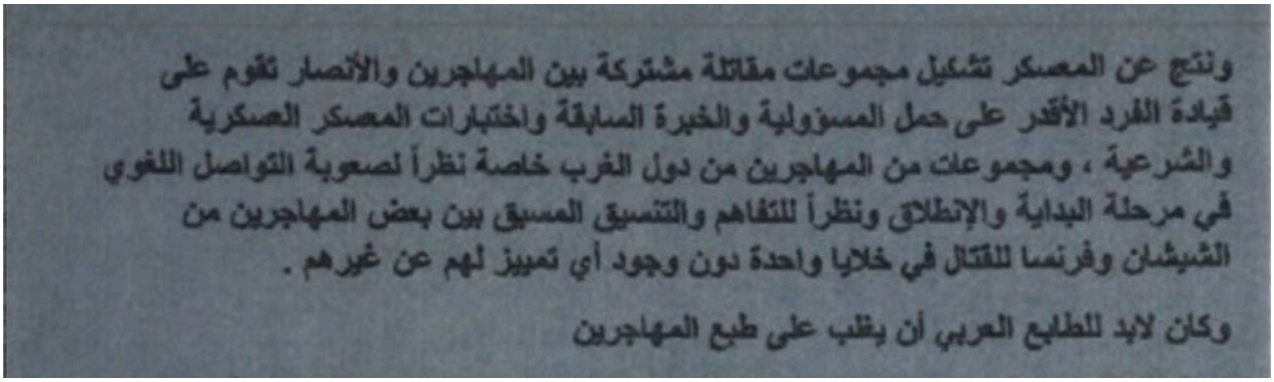
ونتج عن المعسكر تشكيل مجموعات مقاتلة مشتركة بين المهاجرين والأنصار تقوم على قيادة الفرد الأقدر على حمل المسؤولية والخبرة السابقة واختبارات المعسكر العسكرية والشرعية ، ومجموعات من المهاجرين من دول الغرب خاصة نظراً لصعوبة التواصل اللغوي في مرحلة البداية والإنطلاق ونظراً للتفاهم والتنسيق المسبق بين بعض المهاجرين من الشيشان وفرنسا للقتال في خلايا واحدة دون وجود أي تمييز لهم عن غيرهم .

وكان لابد للطابع العربي أن يغلب على طبع المهاجرين

هذا المجتمع الخاص ستكون محاضنه التربوية والتعليمية وفق الوثيقة موحدة بتعليم شمولي هدفه التخديم على التنظيم بحيث يُخرج كوادر فنية تغني دولة الخلافة عن الاستعانة بالغير، وسيعمل التنظيم على تشكيل هذا المجتمع من القواعد بداية من معسكرات الأطفال مرورًا بمعسكرات الإعداد الأوّلي للأعضاء المنضمين حديثًا للتنظيم، حتى معسكرات القادة والخبرات الجهادية المعروفة بالاستمرار بحسب الوثيقة.

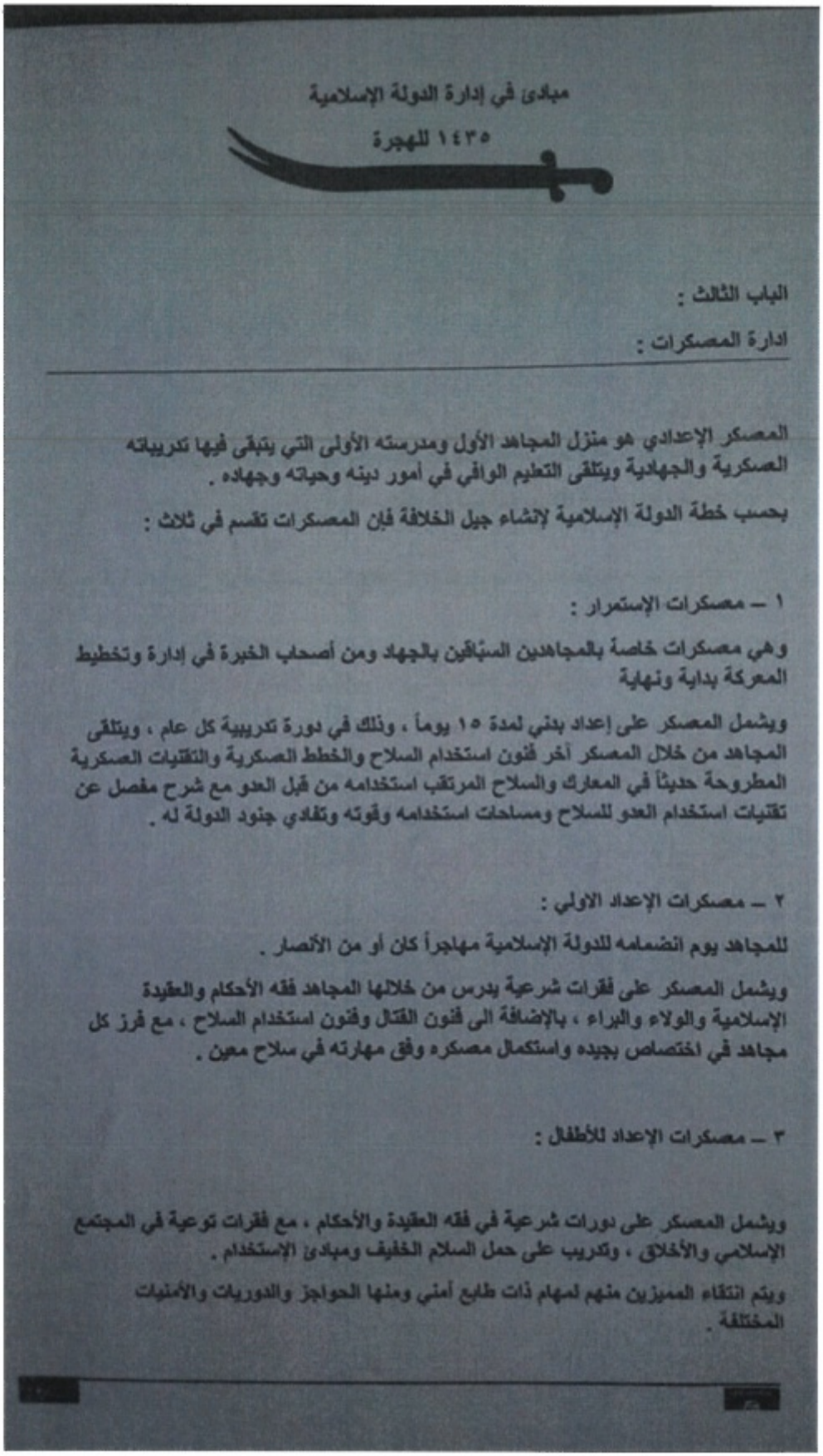

مبادئ في إدارة الدولة الإسلامية

١٤٣٥ للهجرة

الباب الثالث :

ادارة المعسكرات :

المعسكر الإعدادي هو منزل المجاهد الأول ومدرسته الأولى التي يتبقى فيها تدريباته العسكرية والجهادية ويتلقى التعليم الوافي في أمور دينه وحياته وجهاده .

بحسب خطة الدولة الإسلامية لإنشاء جيل الخلافة فإن المعسكرات تقسم في ثلاث :

١ – معسكرات الإستمرار :

وهي معسكرات خاصة بالمجاهدين السبّاقين بالجهاد ومن أصحاب الخبرة في إدارة وتخطيط المعركة بداية ونهاية

ويشمل المعسكر على إعداد بدني لمدة ١٥ يوماً ، وذلك في دورة تدريبية كل عام ، ويتلقى المجاهد من خلال المعسكر آخر فنون استخدام السلاح والخطط العسكرية والتقنيات العسكرية المطروحة حديثاً في المعارك والسلاح المرتقب استخدامه من قبل العدو مع شرح مفصل عن تقنيات استخدام العدو للسلاح ومساحات استخدامه وقوته وتفادي جنود الدولة له .

٢ – معسكرات الإعداد الاولي :

للمجاهد يوم انضمامه للدولة الإسلامية مهاجراً كان أو من الأنصار .

ويشمل المعسكر على فقرات شرعية يدرس من خلالها المجاهد فقه الأحكام والعقيدة الإسلامية والولاء والبراء ، بالإضافة الى فنون القتال وفنون استخدام السلاح ، مع فرز كل مجاهد في اختصاص يجيده واستكمال معسكره وفق مهارته في سلاح معين .

٣ – معسكرات الإعداد للأطفال :

ويشمل المعسكر على دورات شرعية في فقه العقيدة والأحكام ، مع فقرات توعية في المجتمع الإسلامي والأخلاق ، وتدريب على حمل السلاح الخفيف ومبادئ الإستخدام .

ويتم انتقاء المميزين منهم لمهام ذات طابع أمني ومنها الحواجز والدوريات والأمنيات المختلفة .

هذه الجبهة الداخلية والمجتمع الداعشي الخاص سوف يستخدم مصطلحات كالجهاد وفرضيته الدينية في تشكيل مجتمع مسلح جاهز للقتال بجميع أفراده في أي وقت من الأوقات دون النظر إلى مؤهلات عسكرية أو سنية وإنما تعلم كيفية استخدام السلاح وفقط، بحيث لا توجد فيه علاقات مدنية وعلاقات عسكرية.

كما أن الحشد سيكون عن طريق جهاز معنوي يحمل اسم "إدارة التوجيه" ستستخدم الحشد الديني بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة لترسيخ طاعة الأمراء العسكريين والشرعيين داخل التنظيم.

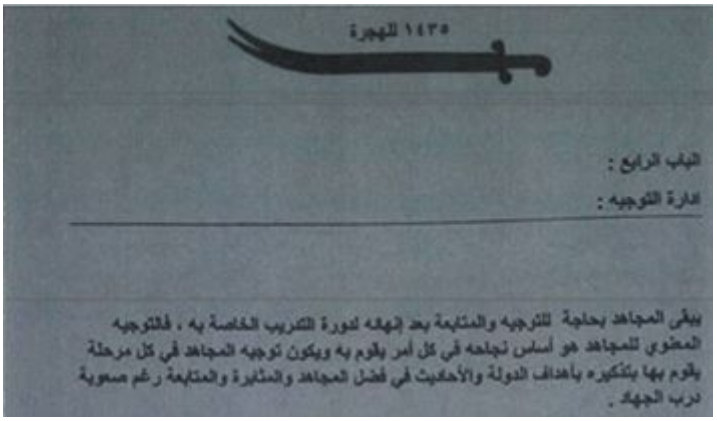
١٤٣٥ للهجرة

الباب الرابع :

إدارة التوجيه :

يبقى المجاهد بحاجة للتوجيه والمتابعة بعد إنهاء دورة التدريب الخاصة به ، فالتوجيه المعنوي للمجاهد هو أساس نجاحه في كل أمر يقوم به ويكون توجيه المجاهد في كل مرحلة يقوم بها بتذكيره بأهداف الدولة والأحاديث في فضل المجاهد والمثابرة والمتابعة رغم صعوبة درب الجهاد .

ومن ثم الحشد للمعارك باستخدام آيات الجهاد قبل كل موقعة عسكرية، مع الحديث عن فضل الاستشهاد في سبيل االله لشحن أكبر عدد من الطاقات في المعركة، ناهيك عن وحدات "الانغماسيين والاستشهاديين" التي ميزت أداء التنظيم في معاركه والتي لا بد وأنها تخضع لكم هائل من الشحن المعنوي من هذه الإدارة حتى يخرج الفرد منهم بنفسية تؤهله للقيام بمهامه.

المبادئ المقترحة لإدراة دولة البغدادي في هذه الوثيقة لم تمانع أبدًا من الاستعانة بالقيادات القديمة التي كانت تُدير المشاريع الاقتصادية الكبرى في الولايات التي تدر دخلًا للتنظيم مثل مشاريع النفط، شريطة أن تخضع للرقابة الشديدة بحسب الوثيقة، وهو ما يظهر جليًا باستعانة التنظيم بكوادر وخبرات عسكرية بعثية عملت في جيش صدام حسين قبيل الغزو الأمريكي للعراق.

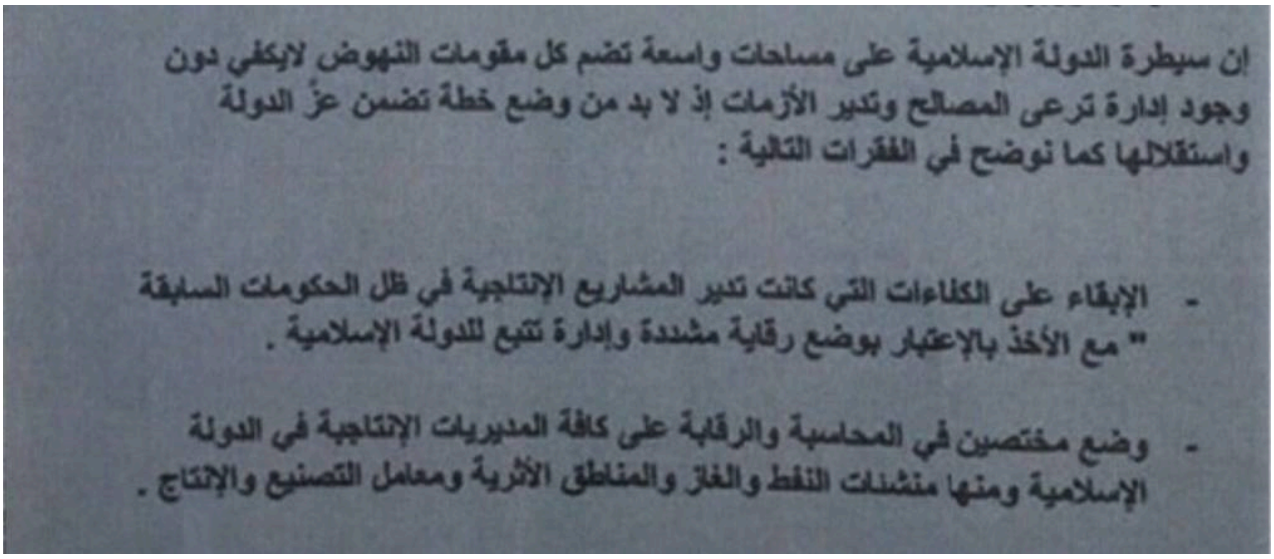
إن سيطرة الدولة الإسلامية على مساحات واسعة تضم كل مقومات النهوض لايكفي دون وجود إدارة ترعى المصالح وتدير الأزمات إذ لا بد من وضع خطة تضمن عزّ الدولة واستقلالها كما نوضح في الفقرات التالية :

- الإبقاء على الكفاءات التي كانت تدير المشاريع الإنتاجية في ظل الحكومات السابقة " مع الأخذ بالإعتبار بوضع رقابة مشددة وإدارة تتبع للدولة الإسلامية .

- وضع مختصين في المحاسبة والرقابة على كافة المديريات الإنتاجية في الدولة الإسلامية ومنها منشئات النفط والغاز والمناطق الأثرية ومعامل التصنيع والإنتاج .

كما أنه يعتمد على التجارة الخارجية بشكل رئيسي كأهم مصادر الدخل، أهمها بالطبع تهريب النفط وهنا لا يحكم التنظيم أية عوامل أخلاقية مدعية لأنه لا يُمانع في بيع النفط لتركيا التي يصفها بالكافرة، أو

لسماسرة روس يتوعد دولتهم ليل نهار، أو لنظام بشار الأسد الذي يصفه بالعلوي المرتد.

كذلك الأمر في تجارة الآثار والذهب التي نشطت تحت سلة التنظيم في العراق وسوريا، تليها أسواق السلاح التي ازدهرت وسمح التنظيم في العمل بها كتجارة شرعية، وذلك للتخلص من أعباء التسليح الخارجية بإنشاء مصانع سلاح خفيفة داخل أراضيه، وكذلك تجارة في غنائم المعارك التي يخوضها مع الجيش العراقي أو غيره من القوات ذات التسليح الحديث.

وفي هذه الأسواق الثلاثة لا تسمح الدولة بمنافس لها، ولكنها تُعطي حرية نسبية في المجالات الأخرى الحياتية لمساعدتها في تحمل الأعباء المعيشية للمواطنين القابعين تحت سيطرة التنظيم، ولكن كل هذا يتطلب تصريحات قانونية من إدارة الولاية.

علاقات الدولة الخارجية لا تختلف كثيرًا عن أسس تجارتها الخارجية، فالمكتوب في هذه المبادئ الإدارية لا علاقة له بالممارسة وإنما سيطرة البراجماتية الحاكمة، ويظهر ذلك في تعامل تنظيم الدولة مع الطرف التركي تارة بالهجوم في عقر داره، وتارة بالتفاوض معه والإفراج عن دبلوماسييه، إذن لا ثابت في السياسة الخارجية لتنظيم الدولة بحسب الواقع لا بحسب دستورهم.

أما عن جانب الإعلام فربما يُحسب لهذه الدولة المزعومة اهتمامها به على عكس طبيعة رواد الأيديولوجية الجهادية، ويبدو بالفعل أنهم لديهم رغبة في تطوير التجارب الجهادية السابقة، فديوان الخلافة يُشرف بنفسه على المؤسسة الإعلامية الكبرى لتنظيم الدولة، مع ارتباطها بعلاقات وثيقة مع جناح التنظيم العسكري لتسويق المعارك بهذه الطريقة الهوليودية المعروفة عن التنفيذ.

كما يعمل هذا الإعلام الدولتي الذي تشرف عليه قيادة التنظيم بنفسها على الترويج لإنجازاتها على صعيد الجبهة الداخلية بالإضافة إلى كسب المزيد من الأنصار خارجيًا بتسويق إنجازات دولة الخلافة بطريقة مبهرة تستطيع إقناع المزيد من العناصر الإلكترونية لتفعليها كأفراد واقعيين فاعلين تحت سيطرة التنظيم إما في دولهم، أو بالسفر والالتحاق بركب التنظيم في معقله الأم.

يبدو بهذا الاستطلاع البسيط لهذه الوريقات أننا أمام تنظيم طموح منذ نشأته قالت عنه صحيفة الجارديان إنه أكبر بكثير من مجموع مقاتليه، لكن على صعيد الآخر كشفت هذه الوثائق أن تنظيم الدولة لم يعط أي تصور جديد لكيفية قيام الدولة، فنحن أمام دولة حديثة بكل إمكانياتها ولكنها دولة شمولية بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

فهذه الوثيقة هي الأقرب لتعريف الدولة الشمولية بأدواتها الحديثة مع محاولة أسلمة ركيكة من جانب التنظيم، فالتنظيم يحاول فرض سلطته على المجتمع بكافة جوانبه الشخصية والعامة في كافة المناحي الاقتصادية والاجتماعية، وبهذا ظهرت دولة خلافة البغدادي وكأنها امتداد للدول الشيوعية على سبيل المثال في منهجها الاقتصادي السياسي.

لم يأت البغدادي بجديد كما يُروج أنصاره فيما يخص النظام العالمي، فتجارته الخارجية مرتبطة بأسعار النفط العالمية وأسعار الدولار صعودًا وهبوطًا، وعلاقاته الخارجية تحكمها المصلحة البراجماتية البحتة، ولم نر أي بُعد أخلاقي في معاملات التنظيم كما يردد مناصروه.

فقد تكون هذه هي أول تجربة حكم حقيقية للتيار الجهادي حول العالم لمعرفة ما يمكن أن يُنتجه، والنتيجة ربما جاءت مخيبة لآمال الكثيرين من أتباعه، من حيث التعايش مع هذا النظام العالمي وأدواته ومفردات دولته الحديثة، ولا مانع من إضافة مسحة المصطلحات الإسلامية على هذه الأدوات التي تقوم عليها دولة ضعيفة في تاريخ المنطقة التي تحكمها.

وبهذه الدولة من نقاط الضعف الإدارية أكثر من نقاط قوتها بكثير، ناهيك عن السلطوية المطلقة للدرجة التي لم تتحدث فيها الوثيقة عن كيفية تداول السلطة بالأساس في دولة الخلافة المزعومة، وهو ما

يجعلنا نفكر في إعادة التموضع من هذا التنظيم أثناء المواجهة، بحيث يمكن تصنيفه على أنه تنظيم شمولي بمسحة جهادية إسلامية لا أكثر، دون إعطاء مزيد من التضخيم لتجربته التقليدية في منتجها النهائي بالحكم طبقًا لتصورات القائمين عليه في الإدارة والسياسية والاقتصاد بحسب هذه الوثيقة.

رابط المقال: https://www.noonpost.com/9330/